

القضية الفلسطينية على مفترق طرق، ولكن إلى أين؟

أيها الحفل الكريم

إنه لشرف عظيم لي أن أفق اليوم أمامكم لإلقاء محاضرة قسطنطين زريق لسنة 2011 ضمن سلسلة المحاضرات السنوية التي تقيمها مؤسسة الدراسات الفلسطينية تكريماً للمفكر الكبير وللإنسان الذي لم يكن لتواضعه أن يخفي عمق التزامه القضية العربية، وأن ينفي قيادته الحكيمة لهذه المؤسسة التي كان من بناتها الأوائل. وكم سيكون دكتور قسطنطين زريق سعيداً وحزيناً في الوقت ذاته، لو كان بيننا اليوم، وهو يرى مؤسسة الدراسات الفلسطينية تقترب من العام الخمسين لإنشائها. فاليوبيل الذهبي للمؤسسة يومئذ إلى نجاحها في تأمين استمراريتها من أجل القيام بالمهمات الملقاة على عاتقها، ولكنه يشير أيضاً إلى أنه بعد 50 عاماً على المبادرة إلى إنشاء المؤسسة، وبعد 63 عاماً على نكبة 1948، لم يستوعب العالم العربي الدروس التي استخلصها، مبكراً، مؤلف كتاب «معنى النكبة» من أجل مواجهة التحدي والخطر الصهيونيين على المستقبل العربي.

الموضوع الذي سأعالجه هذا المساء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكر معلمنا الكبير، لا لأن التاريخ يعيد نفسه، بل لأن الخطر والتحدي الصهيونيين وإن اتخذوا أشكالاً مختلفة، إلا إنهما

ازدادا اتساعاً وترسخاً، ولا يزالان يتطلبان من العالم العربي معالجات لا تقتصر على شراء السلاح وإصدار البيانات، بل تمس صميم الذات العربية، مثل اعتماد العقلانية في التفكير وفي عملية اتخاذ القرارات، والافتناع بالدور الحيوي للمواطنة والمشاركة السياسية وبمزايا الدولة العلمانية المدنية. إنني آمل بأن يكون ما يوجه مداخلتي هذا المساء متوافقاً مع المبادئ السالفة الذكر.

عندما طلب مني وضع عنوان لهذه المحاضرة، أحببت أن يتضمن تعبير «مفترق طرق»، فلُفت نظري إلى أن هذا التعبير فقد معناه لكثرة استعماله وكأننا دائماً نقف في نهاية مرحلة تاريخية وندشن مرحلة تاريخية جديدة. لكن مع ذلك، أعتقد أن القضية الفلسطينية تقف الآن حقاً على مفترق طرق، إذ إنها، بذاتها وبما يجري حولها، تخضع لعوامل عدم استقرار وتشهد تحولات جذرية عميقة ستنتج بكل تأكيد أوضاعاً مختلفة عما عهدناه منذ 20 عاماً أو أكثر. سأسعى لتبيان ذلك هذا المساء. أما تساؤلي «إلى أين؟»، فهو تسليم بأن التوجه العام للأوضاع غير المستقرة وللتحولات غير المكتملة ما زال مجهولاً، وتساؤلي هو أيضاً تعبير عن محاولة لاستشراف المستقبل، ليس للتنبؤ بطبيعة الحال، وإنما لاقتراح الخيارات الواقعية التي من شأنها أن تؤثر إيجابياً في ديناميكية الأحداث المقبلة.

فلنبدأ إذن بوصف الوضع الحالي للقضية الفلسطينية. ولا يمكننا أن نقوم بذلك إلا قياساً بالوعود والتوجهات التي أرساها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في خريف سنة 1991، إذ إن اللاعبين الذين وافقوا في حينه على مؤتمر مدريد، ما زالوا يدعون حتى الآن أنهم يتحركون ضمن إطاره من أجل تسوية الصراع، أكان اللاعب الولايات المتحدة، أو روسيا، أو الاتحاد الأوروبي، أو الأمم المتحدة، أو الجامعة العربية، أو مصر، أو السعودية، أو إسرائيل، أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو الأردن، أو سورية، ولربما باستثناء لبنان. إن مؤتمر مدريد كان مبنياً على الأساس التالي: تعمل الولايات المتحدة على إنجاز تسوية تفاوضية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، تحظى فيها إسرائيل بالسلام مع العالم العربي، وعلى الأخص مع كل من سورية ولبنان والأردن ودولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد مرحلة انتقالية تدوم خمس سنوات، في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وذلك تكلمة للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية لسنة 1979. هذا هو العقد الصريح في بعض جوانبه، الضمني المفترض (على الأقل عربياً) في جوانبه الأخرى، الذي تم بين الولايات المتحدة والمنظومة العربية. ليس المجال الآن لأن نتوسع في مدى عدالة هذا العقد أو توافقه مع الطموحات العربية، إلا إنه كان يبدو معبراً عن توازن لحظة في العلاقات الدولية والإقليمية شهدت انهيار الكتلة السوفييتية ومكانة معينة للمنظومة العربية من جراء تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق. واليوم، بعد 20 عاماً من مسار مدريد، يبدو المشهد سطحياً كالتالي:

- على الجبهة السورية: جمود المفاوضات المبنية على قواعد مسار مدريد.
- على الجبهة اللبنانية: تحرير شبه كامل للجنوب خارج قواعد مدريد، أي من دون مفاوضات ومن دون التنازلات التي تنطوي عليها عادة التسويات التفاوضية.
- على الجبهة الفلسطينية: توقيع اتفاق أوسلو الانتقالي في سنة 1993 وفشل في الوصول إلى اتفاق دائم.
- على الجبهة الأردنية: توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. ولعل هذا هو «الإنجاز» الوحيد، إذا صح التعبير، لعود مدريد، وكل ذلك على الرغم من التنازلات العربية التي تمثلت بشكل خاص في مبادرة السلام العربية في بيروت سنة 2002.

بطبيعة الحال، إن جردة حساب مسار مدريد وأوسلو أعقد من هذا المشهد السطحي. فبفعل تعثر المسار الموعود، وبسبب عوامل أخرى سأنتطرق إليها الآن، يتسم الوضع الحالي بسمات تجعل الاستمرار في مسار وقواعد مدريد - أوسلو شبه مستحيل. سأحدث تباعاً عن: الطرف الأميركي، الطرف الإسرائيلي، الأطراف الإقليمية المحيطة بإسرائيل، الطرف الفلسطيني.

لنبدأ براعي مسار مدريد الولايات المتحدة. لا شك في أن فشل الدولة العظمى الوحيدة في العالم في إتمام تسوية عربية - إسرائيلية شاملة ناجم عن انحيازها إلى طرف على

حساب طرف آخر. من جهة أخرى، نعم أيضاً أن التاريخ مليء بأمثلة أدت فيه قوة عظمى دور الوسيط النزيه وضغطت على مَنْ تتحاز إليه، عندما تقتضي مصالحها الاستراتيجية ذلك. ولكن في حالتنا، إن الذي جعل، وما زال يجعل أكثر من أي وقت مضى، الانحياز الأميركي إلى إسرائيل عائقاً أمام أية وساطة نزيهة، هو كون هذا الانحياز جزءاً من التركيبة الأميركية الداخلية، بسبب الجماعة اليهودية الضاغطة ولأسباب أخرى أيضاً، منها ثقافية، ومنها دور المحافظين الجدد والأصوليين المسيحيين. هذا لا يعني طبعاً أن ليس لأميركا مصلحة استراتيجية في إسرائيل، إنما يعني أنه في مقابل هذه المصلحة وفي مقابل الانحياز الأميركي الداخلي إلى إسرائيل، لم تظهر منذ مؤتمر مدريد مصلحة استراتيجية أميركية للضغط على إسرائيل في سبيل تسوية شاملة، مصلحة تبدو عليا وقاهرة ومضمونة النجاح في الإدراك العفوي والبدهي لكل من صاحب القرار والرأي العام في الولايات المتحدة. على كل حال، يكفي أن نلاحظ تراجع أوباما المهين عن تصريحاته العلنية بشأن الاستيطان مثلاً، كي ندرك أن الوسيط الأميركي يميل في النهاية إلى الضغط على الطرف الأضعف، ناهيك عن خضوعه للتأثيرات الداخلية، الأمر الذي لن يشهد تغيراً جذرياً في المستقبل المنظور فيما يخص القضية الفلسطينية، على افتراض أن الوضع الإقليمي سيبقى على حاله، وذلك بغض النظر عن هوية الرئيس المنتخب في تشرين الثاني 2012.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فلا شك في أنها أفضلت عن عمد وسبق إصرار أية مفاوضات حقيقية وفق قواعد مدريد المفترضة، وذلك من خلال السياسة التي اتبعتها منذ عهد يتسحاق رابين، والمتمثلة في مواقفها التفاوضية المتعنتة تجاه سورية ولبنان، وفي التوسع الاستيطاني المطرد في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي إخضاع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية تحت الاحتلال لاعتداءات وقيود متصاعدة بددت أي أمل بأن يتحول الحكم الذاتي إلى سيادة حقيقية على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة. إن هذا الإفشال الإسرائيلي لأي اتفاق ضمن مسار مدريد ليس ناجماً عن الأيديولوجيا الصهيونية في شكلها اليميني والديني فحسب، بل ناجم أيضاً عن غطرسة القوة التي تتشارك فيها كل التيارات الإسرائيلية الفاعلة من اليمين إلى اليسار ومن المتدينين إلى العلمانيين. إن الغطرسة الناجمة عن الشعور بالتفوق العسكري المطلق تجاه الفلسطينيين تحول دون الاستعداد لتقديم تنازلات خلال المسار التفاوضي، حتى من جانب الإسرائيليين الذين يؤمنون داخل غرف مغلقة بضرورة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى يسار الخريطة الإسرائيلية، فما بالك بالمستوطنين ومؤيديهم الذين لا يريدون أي اتفاق، بل الاستمرار في الاستيطان على أمل طرد الفلسطينيين وبسط السيادة الإسرائيلية على كامل فلسطين الانتدابية. وما بالك بالذين ينتمون إلى يسار الوسط وبعض اليمين الوسط والمفكرين الاستراتيجيين الذين يريدون توقيعاً فلسطينياً رسمياً على رزمة نهائية تتضمن: التنازل عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، القبول بدولة فلسطينية

مجزأة ومنقوصة السيادة على قسم من الأراضي المحتلة سنة 1967 من دون القدس، أي شبه دولة تابعة لإسرائيل (satellite) أو دولة محمية (protectorate).

لقد شهدت الساحة الإسرائيلية منذ عشرين عاماً حتى اليوم انحداراً نحو العنصرية تجاه الإنسان العربي، وازدياداً في التطرف المعادي للحق العربي، ونزعة إلى فرض مزيد من الشروط كلما وافق الطرف الفلسطيني على مطلب سابق. بكلام آخر، من جراء شروطهم التعجيزية، وضع صناع القرار الإسرائيليون أنفسهم، وحتى إن تمنى بعضهم خلاف ذلك، في خانة من لا يريد التوصل إلى أي اتفاق مع أي طرف فلسطيني. إن التاريخ سيقدر ما إذا كان هذا التوجه يعبر عن مأزق في صنع القرارات السياسية - الاستراتيجية في إسرائيل، أم أنه يشكل مرحلة أخرى في سلسلة مراحل إنجاز المشروع الصهيوني الذي بدأ قبل نحو 130 عاماً. قلت إن التاريخ سيقدر، إنما كان علي أن أقول إن على العرب والفلسطينيين أن يؤدوا الدور المفروض عليهم في إقرار مستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين وحول فلسطين، علماً بأن الحاضر يحمل منذ الآن مؤشرات جدية إلى أن التعنت الإسرائيلي يمثل في أوجه عديدة هروباً إلى الأمام إزاء ما يجري في المنطقة وفي فلسطين بالذات. فلننظر أذن الآن إلى الوضعين المتبقين: الاقليمي ثم الفلسطيني.

إقليمياً، من الضروري أن نلاحظ بداية كيف أن دائرة العداء لإسرائيل بدل أن تضيق من جراء مسار مدريد أخذت تتسع. ففي عهد الانتداب البريطاني، كان الوجه الأبرز للصراع ضد الصهيونية وجهاً فلسطينياً؛ وفي السنوات الأربعين اللاحقة، توسع فغلب على الصراع الطابع العربي، ثم العربي، ثم انحسر مرة أخرى، فغلب عليه الطابع الفلسطيني. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من مسار مدريد التسووي، وبسبب التعنت الإسرائيلي أساساً، برز في المواجهة ضد إسرائيل عامل لبناني متصاعد غلب عليه طابع عسكري تحرري ممثلاً بحزب الله. وبعد تحرير الجنوب اللبناني في أيار سنة 2000، وعلى الأخص منذ الحرب على لبنان في صيف سنة 2006، لم يعد من الممكن استبعاد دور إيران كطرف في المعادلة العسكرية - السياسية بين حزب الله وإسرائيل. وبما أننا نتكلم عن إيران، لا يمكننا أن نغفل البعد النووي المستجد في هذه المعادلة. وبهذا الصدد، اسمحوا لي بأن أخطر بقول الآتي: نظراً إلى أن إيران لا تمتلك القنبلة النووية بعد، ونظراً إلى أنها تبدو أنها تريد التوقف عند العتبة النووية من دون اجتيازها، فنحن أمام مرحلة تقترب من الردع المتبادل بين إسرائيل من جهة، وبين إيران وحزب الله من جهة أخرى. وإذ يميل الميزان العسكري لمصلحة إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة، فإن هذه المرحلة المقترية من الردع المتبادل غير مستقرة، وبالتالي خطرة وخطيرة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، ومستقبل لبنان، ومستقبل العالم العربي. إذ يبدو لي أن إسرائيل برفضها المعهود لفكرة الردع النووي المتبادل، وبعملها الدؤوب ضد الخيار النووي الإيراني، وبإعدادها الجدي لإمكان قيامها

بضرب الأهداف الاستراتيجية والبنية التحتية الإيرانية، إنما تريد إرساء قواعد لعبة جديدة لا على الصعيد الإيراني فحسب، بل أيضاً على الصعيد اللبناني، وعلى صعيد علاقاتها بالموضوع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة لأية تحولات في محيطها العربي المباشر، أعني على الوجه الخصوص مصر وسورية.

مصر: إن ثورة 25 يناير، مع ما تلتها من تطورات داخلية في العملية الديمقراطية وفي الموقف من إسرائيل الذي عبرت عنه خير تعبير محاولة اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة في أيلول الماضي، إن هذه الثورة أنتجت ثلاثة أمور منذ الآن: الأمر الأول هو فقدان ركن أساسي من أركان العقد العربي - الأميركي المبرم في مدريد، وذلك من جراء سقوط نظام حسني مبارك، الراعي العربي الأول للطرف الفلسطيني ضمن مسار أوصلو؛ الأمر الثاني هو تعقيد العلاقة المعقدة أصلاً بشأن قطاع غزة وبشأن حصاره وأهله، بين اللاعبين الأربعة المعنيين، أي مصر وإسرائيل وقيادتا فتح وحماس؛ الأمر الثالث هو وضع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية موضع تساؤل وشك وذلك لأول مرة منذ 30 عاماً: إلى أي مدى وإلى متى ستستمر مصر في الالتزام بنص المعاهدة وروحها؟ وهل ستطالب بتعديل بنودها؟ بطبيعة الحال، إن أية تحولات داخلية في مصر، بما فيها دور الإسلام السياسي فيها، لن يقتصر تأثيرها على إسرائيل وعلى الوضع الفلسطيني، بل سيتخطاهما إلى الأردن وسائر الدول العربية، مع ما يعني ذلك من تأثير مضاعف في الوضعين الإسرائيلي والفلسطيني.

أما ما يجري في سورية، فهو أيضاً، ومهما تكن التحولات السياسية المستقبلية، يحمل منذ الآن وللأشهر والسنوات المقبلة آثاراً مباشرة على القضية الفلسطينية وعلى الصراع مع إسرائيل: فهو، أولاً، يمثل نهاية أي إمكان تفاوضي سوري - إسرائيلي على أساس مسار مدريد وقواعده الموعودة. وهو، ثانياً، يربك مقومات الضبط السوري للورقة الفلسطينية، وحالة العلاقات السورية - الحمساوية شاهد اليوم على ذلك. وهو، ثالثاً، يخلط الأوراق فيما يتعلق بالعلاقات بين سورية من جهة وبين حزب الله وإيران من جهة أخرى. إن هذا الأمر الأخير يشكل دون أدنى شك عاملاً محورياً في التفكير الإسرائيلي - الأميركي لكيفية التعامل مع إيران في الأشهر المقبلة، مع عجزنا عن تصور العلاقة السببية بين ما يجري في سورية وبين أي قرار عسكري إسرائيلي - أميركي تجاه إيران. إن مجمل هذه العوامل يشير إلى أن قواعد اللعبة بين سورية وإسرائيل لن تبقى كما كانت عليه منذ فك الاشتباك على جبهة الجولان سنة 1974.

كلمة أخيرة فيما يتعلق بالإطار العربي الإقليمي للقضية الفلسطينية، وهي تخص العامل التركي المستجد. أكتفي هنا بالقول إن تركيا تؤدي اليوم أدواراً مباشرة وغير مباشرة في القضية الفلسطينية: فهي معنية بما يجري في قطاع غزة وتؤثر في العلاقات بين قيادتي فتح وحماس؛ وهي معنية بما يحدث في سورية وتتدخل فيه؛ وهي ترسم سياستها تجاه

إسرائيل لا من خلال علاقتها بواشنطن وانتمائها إلى الحلف الأطلسي فحسب، بل أيضاً من خلال رؤيتها الجديدة لدورها في المنطقة ككل؛ وستضطر إلى اتخاذ قرارات غير مريحة في حال مواجهة عسكرية إسرائيلية - إيرانية.

أخيراً وليس آخراً، نصل إلى الجزء الفلسطيني من المشهد العام. بمقارنة بسيطة بين الواقع الحالي وبين الآمال المعقودة على مسار مدريد - أوسلو التفاوضي، نلاحظ أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليسوا محاصرين اليوم في قفص مادي فحسب، بل أيضاً في قفص تفاوضي. كلكم تتابعون ولا ريب أخبار القفص الأول من حصار إسرائيلي وحواجز وجدار واعتقال ومداهمات وتقييد حرية الحركة من قطاع غزة وإليه، من الضفة الغربية إلى القدس والخارج، داخل الضفة الغربية نفسها، وتتابعون أيضاً الصمود الأسطوري للأهل على مر الأيام والسنين. أما القفص التفاوضي، أو بالأحرى المصيدة التفاوضية، فمقوماتها هي التالية:

- 1- مطلوب من القيادة الفلسطينية الالتزام باتفاقيات أوسلو، ولا تعامل مع من لا يعلن التزامه بها، بل هو عرضة للاعتقال والمعاقبة والمحاكمة؛
- 2- ليس مطلوباً من إسرائيل أن تنقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، فهي التي تقرر بحسب اعتباراتها الخاصة، إذا ومتى تقوم بتنفيذ التزاماتها ؛

3- مطلوب من السلطة الفلسطينية وأجهزتها احترام التدابير الإسرائيلية على الأرض، حتى

لو كانت هذه التدابير تتعارض مع الاتفاقات الموقعة؛

4- ليس مسموحاً للسلطة أن تحصل على أي إنجاز فلسطيني إلا عن طريق التفاوض، فلا

المقاومة المسلحة، ولا المقاومة الشعبية السلمية، ولا التوجه إلى التحكيم الدولي، ولا التوجه

إلى محكمة العدل الدولية، ولا التوجه إلى الأمم المتحدة، مسموح بها؛

5- مسموح للسلطة، بل من المحبذ أن تطالب عن طريق التفاوض بإنهاء الخروقات

الإسرائيلية، ولكن عليها تقديم تنازلات جديدة في مقابل إنهاء هذه الخروقات؛

6- أي إنجاز فلسطيني يتم عن طريق التفاوض يجب أن يبقى الفلسطينيين ضمن الدائرة أو

الغلاف الإسرائيلي. فالقفص يمكن أن يصبح ذهبياً، لكن عليه أن يبق قفصاً.

7- من الأفضل للقيادة الفلسطينية أن تطالب بتحسينات في الوضع القائم، مثل توسيع

المناطق أ وب، أو زيادة عدد تصاريح التنقل للمستثمرين، بدل التمسك بالقضايا الكبيرة.

8- أما إذا تمسكت القيادة الفلسطينية بطرح القضايا الكبيرة كحدود الدولة أو القدس أو

اللاجئين، فما أن الوسيط الأميركي يتدخل وينصحها بتقديم تصوراتها لكيفية حل هذه

القضايا، على أن تكون هذه التصورات عقلانية ومعتدلة، فينشغل الطرف الفلسطيني بعرض

التنازلات التي سيكون مستعداً لها في إطار التسوية النهائية، أملاً منه بأن إرضاء الوسيط

الأميركي سيؤدي إلى أن يضغط هذا الأخير على الجانب الإسرائيلي. أما الجانب

الإسرائيلي، فيضع هذه الإشارات إلى التنازلات الفلسطينية الممكنة في جيبه، ولا يتردد في

طرح مزيد من المطالب التعجيزية التي تكلمنا عنها قبل قليل، مثل الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديةً.

من الواضح أن هذا المفهوم التفاوضي الذي آل إليه مسار أوسلو يعني أنه مطلوب من المفاوضات أن تستمر أعواماً طويلة، مع ما يتضمن ذلك من مواصلة الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية، وخصوصاً في منطقة القدس، والأغوار، والمناطق ما وراء الجدار. إن عاملين رئيسيين سمحا في السنوات الثلاث الأخيرة بتوضيح صورة هذه المصيدة أمام أعين من كان لا يزال يضع أماله في المسار التفاوضي ذاته: العامل الأول هو سلسلة تراجعات الرئيس الأميركي باراك أوباما، والعامل الثاني هو سلسلة انتصارات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الأول. ومن جراء هذين العاملين، أدركت القيادة الفلسطينية أنه لا بد من الخروج من القفص، لا بد من الإفلات من المصيدة. لكن، إلى جانب عملية الإدراك، ثمة حافزان قاما بدور مهم في محاولة الخروج من القفص، وهما: ردة الفعل العامة المنتقدة لموافقة منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول 2009 على تأجيل مناقشة تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان، هذا التقرير المتعلق بتقصي الحقائق خلال الحرب على قطاع غزة في نهاية 2008 - بداية 2009. أما الحافز الثاني، فكان المد الديمقراطي العربي الذي انفجر منذ نحو عام. (للتذكير: محمد بوعزيزي أضرم النار في جسده في 17 كانون الأول من العام الماضي). إن هذا المد الشعبي الديمقراطي الذي لم

يكن الفلسطينيون غائبين عنه يوماً أثبت أنه لا يمكن للقرار السياسي الفلسطيني، أو للقرار التفاوضي، أن يكون مجرد قاسم مشترك بين المواقف الرسمية للدول العربية والولايات المتحدة، بل لا بد أن يستند إلى تأييد شعبي متين. إنني أعتقد أن قرار الذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة ولإعادة تأكيد المبادئ الفلسطينية المعلنة في المجلس الوطني في الجزائر سنة 1988، أتى نتيجة هذا التحفيز الشعبي الفلسطيني - العربي، على قاعدة إدراك أنه لا يمكن البقاء في القفص التفاوضي الإسرائيلي المدعم بالرعاية الأميركية. ولذلك يبدو لي أن معيار الحكم على التوجه إلى الأمم المتحدة لا يكمن في مدى النجاح الفلسطيني في كسب مقعد أممي، بل يكمن فيما إذا كان يؤشر فعلاً إلى نهاية مسار أوسلو، إلى وصولنا إلى مفترق طرق. وأعتقد أن الأمر كذلك بالنظر لا إلى ما يحدث على الساحة الفلسطينية فقط، بل أيضاً بالنظر إلى الأوضاع الأميركية والإسرائيلية والإقليمية التي تحدثت عنها هذا المساء.

إذا وصلنا إلى مفترق طرق، يبقى السؤال: إلى أين؟

بطبيعة الحال، أنا لست في وضع أو موقع يسمح لي بإفتاء ما ينبغي لكل دولة عربية أو حركة سياسية عربية أن تقوم به من أجل القضية الفلسطينية التي كانت قضية عربية في الصميم وستبقى. ولكنني أعتقد بقوة أن انتصار الديمقراطية وقيم الحرية وسيادة

القانون في أرجاء العالم العربي سيتترك آثاراً إيجابية جداً في المستقبل العربي عامة وفي القضية الفلسطينية خاصة. إنما الطريق إلى هذا الهدف متعرجة ومحفوفة بالمخاطر والتقلبات وعناصر عدم الاستقرار التي من شأنها أن تتيح لبعض اللاعبين الإقليميين والدوليين التدخل المبكر وتحت أية ذريعة من أجل الحؤول دون استتباب النهوض العربي الديمقراطي وترسخ معادلة عربية - إسرائيلية جديدة. أمام هذه المجاهيل المتعددة، لا يسعني إلا أن أحصر كلامي في فاعل واحد لأنه يمثل لب الصراع العربي - الإسرائيلي ولأنني أعرفه أكثر من غيره، ألا وهو الفاعل الفلسطيني. وهنا، أود أن أركز على مجالات ثلاثة أعتقد أنها حيوية للإجابة عن سؤال «إلى أين؟»: ميزان القوى، النظام السياسي، البرنامج السياسي.

ميزان القوى:

يخطئ من يظن أن ميزان القوى يحسب فقط بالمعايير العسكرية، ويتجاهل أهمية صمود الشعب على أرضه، وقيامه ببناء مؤسساته، أكانت تعليمية أم صحية أم اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وأهمية تمتعه بشرعية مطالبه في نظره بالذات وفي نظر المجتمع الدولي. وقد أثبت الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي المنفى أنه يحافظ على هويته ويبتكر أشكال التواصل والتفاعل في جميع مراكز وجوده في الضفة الغربية وقطاع غزة

وإسرائيل والأردن ولبنان وسورية إلخ. بطبيعة الحال، إن الصمود والتطوير المؤسساتي والمقاومة الشعبية ليست كافية لتعديل ميزان القوى وانتزاع الاستقلال والسيادة. لكن، من جهة أخرى، ليس لدى إسرائيل الأدوات الكافية لأي من الخيارات التالية: الضم الكامل والطرْد الجماعي - وهما يشكلان منطق النشاط الاستيطاني إن لم يكن هدفه - ولا حتى إعادة احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والبقاء بشكل متواصل في المدن والقرى والمخيمات وإقامة إدارة مدنية مباشرة، كما كان الوضع قبل سنة 1993. لا أستطيع إلا أن أشير إلى انعدام التناسب بين قوة إسرائيل العسكرية الهائلة وغطرستها من جهة، وبين قدرتها المحدودة على إملاء شروطها على شعب لا يريد أن يستسلم، وعجزها عن تخطي المأزق الناجم عن ذلك، من جهة أخرى. من هنا، لا مفر من أن يقوم الشعب الفلسطيني بتطوير متواصل للأرصدة التي يمتلكها من أجل تعديل ميزان القوى في صراع لن يحسم في أشهر أو سنوات معدودة، وكجزء لا يتجزأ من ميزان قوى عربي - إسرائيلي أشمل.

النظام السياسي:

إن لا جدوى لأي نقاش حول ميزان القوى إن لم يكن لأطراف الميزان قيادة سياسية يتمثل معها كل طرف. حتى إنه يمكنني القول إن لا وجود لشعب إن لم يستطع بلورة قيادة سياسية تدعي تمثيله بمصادقية. والحالة الفلسطينية منذ خمسينات القرن الماضي إلى سنوات

قريبة تثير حقاً الإعجاب، إذ استطاع الشعب الفلسطيني، على الرغم من التشتت وخضوعه لأنظمة متعددة ومتاحرة أحياناً، إعادة تكوين المؤسسات التي تمثله والتي يكن لها الولاء. أما اليوم، فنحن نشاهد الانقسام وأزمة في التمثيل. إن مأساة الانقسام الأولى هي أنه يتجسد في سلطتين قائمتين في منطقتين جغرافيتين غير متصلتين، الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يمنح الاحتلال الإسرائيلي مجالاً واسعاً للمناورة بغية تحويل المنطقتين إلى كيانيين منفصلين من النواحي السياسية والقانونية والدستورية. إن مسؤولية رئيسية تقع على فتح وحماس وعلى سائر القوى السياسية الفلسطينية في أن تدرك بأن إعادة توحيد الحكومة والأجهزة الإدارية والأمنية ليست خياراً بين خيارات أخرى، بل واجب يتعلق بوجود الكيان الفلسطيني نفسه ويتخطى أي خلاف على المحاصصة وحتى على البرنامج السياسي لكل من فتح وحماس.

بطبيعة الحال، من الضروري أن يتم التوحيد على أساس التمثيل الديمقراطي الصحيح والشامل للقوى الفاعلة لدى الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، الأمر الذي يعني إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. لن أخوض الآن في كيفية القيام بالإصلاح المطلوب، ولكنني أود أن أركز على بعد واحد، وهو كيفية تمثيل فلسطيني الداخل في إطار يرمز إلى وحدة الشعب الفلسطيني. كلنا نعلم أن أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني إلى جانب إخوانهم في

المنفى واللجوء. إنني أدعو إلى أن تشكل هيئة تضم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وممثلي الشعب الفلسطيني في الداخل، هيئة قد تسمى الكونغرس الفلسطيني العام والتي لن يكون لها سلطة تقريرية أو تشريعية، أما تكون منبراً لتبادل الآراء وإطاراً قد يُفعل دوره عندما تصبح الظروف مؤاتية.

البرنامج السياسي:

لا شك في أن القوى الأساسية الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، تلتقي على فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي التي احتلت سنة 1967، وعلى حق العودة للاجئين الذي طردوا من ديارهم سنة 1948. نعم، ثمة خلافات واختلافات فيما يخص شروط تحقيق هذا البرنامج، ولكنني أعتقد أن هذه الخلافات ثانوية، نظراً إلى أن أياً منا لا يتوهم بأنه من الممكن إنجاز الاستقلال في ظل استمرار السياسة الإسرائيلية، وعلى الأخص السياسة الاستيطانية. وأنا متأكد أن في هذا القاعة أخوة سيقولون لماذا التمسك ببرنامج لن يتحقق ولماذا لا تحل محله الدعوة إلى إقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين، لا بل إلى التحرير الكامل؟

مع تسليمي أنه من المفيد جداً أن تتشكل حركات اجتماعية، لا بل أحزاب سياسية، تتخذ مثل هذه المواقف المبدئية، أود أن أحذر من أن تتخلى قيادة فلسطينية رسمية ومُعترف بها دولياً عن برنامج إقامة دولة فلسطينية في كامل قطاع غزة والضفة الغربية. إن مثل هذا التخلي قد يؤدي إلى فقدان الرصيد الدولي الذي تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية اليوم وإلى إعطاء مشروعية للنشاط الاستيطاني، وهذا هو بالفعل بيت القصيد. إنه من الضروري ومن الحيوي أن تتقلب الأوليات الفلسطينية بحيث يصبح تفكيك الاستيطان البوصلة التي يخضع لها أي قرار نضالي، أو سياسي، أو دبلوماسي، أو تفاوضي. وبهذا الصدد، أخشى أن يؤدي التخلي عن فكرة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تهميش النضال من أجل تفكيك النشاط الاستيطاني.

إن التركيز على تفكيك الاستيطان يعني بشكل خاص تبني مقاربة أخرى فيما يخص المفاوضات. لقد تحدثت قبل قليل عن مؤشرات خروج القيادة الفلسطينية من القفص التفاوضي. أرجو أن يكون الأمر كذلك. هذا لا يعني اعتبار التفاوض عملاً مداناً بذاته، إنما يعني تبني ما يلي:

- 1- أن تصبح المفاوضات مجرد أداة وألا تكون على حساب اللجوء إلى أدوات أخرى، مثل المقاومة الشعبية، والعمل الدبلوماسي، والمقاومة أمام المحاكم الدولية ؛
- 2- أن يعتبر القرار بدخول المفاوضات أو عدم دخوله قراراً تكتيكياً ليس إلا؛

3- أن يجري التمسك بكل ما يمنحه القانون الدولي من حقوق للشعب الفلسطيني، على

الرغم من أوجه التقصير التي تعتري القانون الدولي من حيث معايير وأليات تطبيقه؛

4- أن يجري التراجع عن جميع الإشارات السابقة بنتازلات ممكنة في بعض الملفات

التفاوضية، مثل القبول بفكرة تبادل الأراضي، أو تحديد عدد اللاجئين العائدين؛

5- أن يعلن الالتزام بإعلان المبادئ لسنة 1993 لا غير، أي من دون الاتفاقات والترتيبات

اللاحقة المتمثلة، بصورة خاصة، في التفريق الإسرائيلي بين مناطق أ و ب و ج، والتي لم

يطبقها الجانب الإسرائيلي أصلاً.

6- أن تكون العودة إلى طاولة التفاوض مشروطة بتجميد نهائي ومطلق وكامل وعلني

للنشاط الاستيطاني

7- ألا يخشى من الفشل في العملية التفاوضية إذا كان الفشل يتضمن تقوية الأرصدة

الفلسطينية في ميزان القوى، وأن يخشى النجاح إذا انطوى النجاح التفاوضي على تنازلات

تتعارض مع الحقوق الأساسية الفلسطينية.

بالخلاصة، إن العمل ضمن شعار الدولة الفلسطينية الذي حاولت توضيحه اليوم لا

يعني أن الدولة الفلسطينية ستقام غداً في الضفة الغربية وقطاع غزة. إنما بتركيزه على

وجوب العمل على إعادة بناء نظام سياسي سليم، وعلى تعديل ميزان القوى، وعلى تفكيك

الاستيطان، وعلى تغيير النهج التفاوضي، يهيب شعار الدولة المجال لأن نكون مستعدين في

المستقبل لأي تغيير في قواعد اللعبة الإقليمية. من هنا على وجه الخصوص فكرة الكونغرس الفلسطيني العام التي تهيئنا لكل احتمال مستقبلي.

في ندوة عقدها مؤسسة مواطن في رام الله قبل ما يقارب ثلاث سنوات، بدأت حديثي

بالقول:

«اعمل لندياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك ستموت غداً».

«اعمل لدولة فلسطينية كأنها ستقام غداً، واعمل لتحسين ميزان القوى كأن الدولة لن

تقام أبداً».

وبهذا أنهى كلامي، مع توجيهي شكري لكم لحسن استماعكم.

كميل منصور

عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورئيس لجنة الأبحاث

بيروت في 2011/12/13